العرب
الخميس 2020/07/09
السنة 43 العدد 11756

عدو اللادولة يؤسس بموته دولة متوقعة

فاروق يوسف
كاتب عراقي

لم يكن المقصود من جريمة اغتيال هاشم الهاشمي وسط بغداد التخلص من صوت كاتب وطني حر ينادي باستعادة هيبة الدولة وضبط واحتواء الميليشيات الإيرانية بسلاحها الفالت، بل كان المقصود وضع الحكومة العراقية التي يتزعمها لأول مرة منذ الاحتلال الأميركي رجل لا يحظى برضا إيراني أمام حائط أصم.

في ظاهرها تبدو عملية الاغتيال الأثم جوابا على العملية التي ألقت الحكومة من خلالها القبض على عدد من مقاتلي تلك الميليشيات منعا لقيامهم بإطلاق صواريخ على المنطقة الخضراء وهي منطقة الحكم والسفارات غير أنها في جوهرها تنطوي على رسالة غاضبة مفادها أن على الحكومة ألا تكرر المحاولة وتترك الميليشيات في حالها، من غير أي مس بوجودها العسكري وبمصالحها الاقتصادية.

وإذا ما اكتفينا بالنظر إلى المشهد العراقي مثلما تبلور بعد أكثر من سبعة عشر عاما من الانفلات الأمني فإن كل التوقعات ستكون يائسة من جهة قدرة الحكومة على القبض على الجناة وتقديمهم إلى القضاء من أجل أن ينالوا عقابهم العادل. غير تلك النظرة قد تخون الحقيقة. ليس لأن الحكومة قوية بذاتها بل لأن هناك إرادة شعبية يسندها تعاطف عالمي قد استحدثت واقعا مجاورا سيكون بمثابة قوة ضغط لن تتمكن الميليشيات من الصمود أمامها.

ذلك الواقع المجاور الذي لا يمت بصلة إلى الدولة العميقة التي تأسست قواعدها أثناء حقبة نوري المالكي التي استمرت ثماني سنوات هو ما يشكل الملاذ الآمن لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي في حربه الخفية ضد تلك الميليشيات التي أطلق عليها تسمية "العصابات" وهي التسمية التي تليق بها. ذلك لأنها بالرغم من انتسابها إلى الحشد الشعبي غير أنها تتصرف بمعزل عن أوامر الحشد حين يتعلق الأمر بمصالحها.

ما صار يُسمى في العراق بالميليشيات الولائية دأبت على التعامل مع الحكومة بطريقتين. فهي جزء من الحشد حين يتعلق الأمر برواتب منتسبيها وهي ليست كذلك حين تقوم بتنفيذ عملياتها الخاصة المرتبطة بشكل مباشر بإملاءات تصدر عن الحرس الثوري. وقد تكون زعامة الحشد متواطئة مع تلك الميليشيات في ذلك المجال لكي تبدو كما لو أنها ليست على علم بما يحدث.

غير أن ما حدث هذه المرة سيكون مختلفا وقد تكون جريمة اغتيال الهاشمي واقعة مفصلية في علاقة الدولة بدعاة استمرار اللادولة التي سعى الهاشمي إلى فضح رؤوسها والمستفيدين منها. فالكاظمي اليوم ليس مطالبا بالقبض على القتلة فحسب بل سيكون عليه أن ينهي ظاهرة العودة إلى المربع الأول التي صنعت ما صار يُسمى بالمتاهة العراقية.

فالقاتل ليس مجهولا هذه المرة.

غير أن القبض على قاتل الهاشمي وتقديمه إلى المحاكمة سيكون خطوة في الطريق الصحيحة. أولا لأنها ستنهي ظاهرة الاغتيال السياسي وثانيا لأنها ستوقف عمليات الابتزاز السياسي وثالثا لأنها ستعري تلك الميليشيات من شرعية وجودها باعتبارها جزءا من الحشد الشعبي.

سيكون الأمر صعبا. مَن قال ذلك؟

ستكون المواجهة حاسمة ما بين حكومة ترغب في استعادة المبادرة لبناء الدولة المغيبة وبين قوى كانت ولا تزال مستفيدة من الفوضى التي كانت أساسا للادولة التي أمعنت في الفتك بالعراقيين وسرقتهم والضحك عليهم. تلك مواجهة قد تبدو لأول وهلة غير متكافئة لصالح الميليشيات غير أنها ليست كذلك بعد اغتيال الهاشمي الذي أطلق صيحة العراقيين كما لم يحدث من قبل.

وهب الهاشمي في موته شرعية لحكومة الكاظمي ستستعملها في فرض هيبة الدولة وإنهاء ظاهرة السلاح الفالت. تلك شرعية يقف وراءها العراقيون والمجتمع الدولي. وهو ما لا يمكن أن تصمد أمامه الميليشيات التي هي اليوم في أضعف حالاتها بعد فشل إيران في الدفاع عن نفسها.

فلسطين.. عدوّ مشترك لا يكفي

بهاء العوام
صحافي سوري

على مدار عقود اعتمد الإسرائيليون نظرية العدوّ الخارجي من أجل بناء دولة جديدة تربط بين مكوناتها القومية اليهودية. لم ينجحوا في ذلك كما تشتهي أحزاب اليمين مثل الليكود وإسرائيل بيتنا. ولكنهم استفادوا من هذه النظرية أكثر من الفلسطينيين الذين يواجهون احتلالا حقيقيا وليس عدوًا مزعوما.

صحيح أن الدعم الدولي الذي تتلقاه إسرائيل بشعبها وسياستها واقتصادها، لا تتلقاه دولة في العالم. ولكن هل غياب مثل هذا الدعم عن الفلسطينيين هو ما تسبب في انقسامهم إلى الحد الذي يغرقون فيه اليوم؟ هل من الطبيعي أن تبلغ تبايناتهم حدا تستحيل عنده المصالحة حتى وإن خسروا وطنهم؟

دون محاولة لتجميل الصورة، فقد الفلسطينيون الثقة بقادتهم الذين يقبضون على السلطة منذ رحيل الرئيس ياسر عرفات. وفقدوا أيضا الثقة بإمكانية المصالحة بين حركتي فتح وحماس. كذلك فقدوا الثقة بأي دعم عربي لقضيتهم، أو لنقل أدركوا سقف هذا الدعم في أحسن الحالات و الظروف. ومع انهيار الثقة بكل ما يدور حولهم ومن يتحكم بحياتهم. بات فلسطينيون كثر يفضلون عودة الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى مناطقهم. ومن لا يرغب في هذا الخيار أو فقد الأمل بتحققه، حمل حقائبه وغادر إلى منفاه الاختياري. فثمة تغريبة فلسطينية لم يتسبب فيها الاحتلال بل "استبداد" قادة النضال.

هناك من قادة النضال الذين ينتمون إلى زمن عرفات، من وضعوا مصالحهم الخاصة فوق المصلحة الوطنية. الآباء يأكلون والأبناء يضرسون. لذلك كل من نشأ وترعرع في كنف هؤلاء القادة يرى الوطن في مكان آخر. ويعرف أن مفردات الانتفاضة والثورة والمقاومة اكتست معاني جديدة في "زمن السلام".

حتى في مواجهة خطة إسرائيل بضمّ أغوار الأردن ومناطق واسعة من الضفة الغربية والقدس، لم يثق الفلسطينيون بإمكانية مصالحة الفصائل التي تقود العمل الثوري ضد الاحتلال. وهم يعرفون أنه دون المصالحة وقيام الوحدة الفلسطينية لن يتراجع الإسرائيليون عن الضم، وسيُنفذ عاجلا أم آجلا.

عندما أُعلن مؤخرا عبر مؤتمر افتراضي عن توحيد فتح وحماس للعمل الميداني والسياسي ضد خطط الضم، لم تكن للإعلان أصداء قوية في غزة والضفة الغربية. لطالما شهد الفلسطينيون مثل هذه المبادرات المنقوصة. ولقد ملوا ممّا أسماه الكثير من ساسة الطرفين "خطوة في الاتجاه الصحيح".

تأمل الحركتان بدعم عربي وإسلامي لخطوتهما. ولكن أي دعم يمكن أن يقدم لنصف مصالحة ونصف وحدة. ثم ماذا ستفرز هذه الخطوة من قرارات تحتاج إلى رعاية؟ الخطب جلل والمسؤولية كبيرة، والضمّ الإسرائيلي إن وقع فعلا لا يمكن الردّ عليه بالشجب، ولا حتى بوقف التنسيق الأمني فقط.

وسواء مضت حكومة بنيامين نتنياهو في خطة الضم أم لم تمض الآن، فإن العاصفة السياسية لهذه الخطة قد وقعت فعلا. وما تلقته إسرائيل من ردود فعل فلسطينية وعربية ودولية، أوضح لها كيف يمكن تنفيذ الضم على مرحلة واحدة أو اثنتين أو عشرين مرحلة حتى. فالمهم هو الهدف النهائي.

خطة الضم خضعت لتأجيل إجباري نصفه من إسرائيل ونصفه الآخر من الولايات المتحدة. السبب أن الطرفين لا يبديان نية باستعجال الأمر وهو يحتاج إلى ترتيبات داخلية وخارجية. ولا ضير في تمهل يأتي بفائدة لفرسان الخطة؛ الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو.

ثمة نقاط انقشعت بعد هدوء عاصفة الضم السياسية. أولاها تباين الرؤى العربية في التعامل مع إسرائيل، وتغير معادلة السلام مقابل التطبيع. أما دوليا فحلفاء إسرائيل حول العالم لا يكترثون للقضية الفلسطينية إن بقيت على حالها لقرون، شرط أن لا تحرجهم تل أبيب بمشروع ضم فج كالذي تخطط له.

من النقاط المنكشفة أيضا، عمق الانقسام القائم بين فتح وحماس. فهو يبدو وكأنه أكبر من مواجهة عدو مشترك يحاصر البر والجو والبحر. أما السبب فهناك من يقول إن خلاف الحركتين يتغذى على التجاذبات السياسية في المنطقة. وآخرون يرون فيه انعكاسا لسياستين مختلفتين في التعامل مع الاحتلال.

هو شيء من الاثنين معا. وبتعبير أدق هو مزيج من السببين تضاف إليهما التغيرات التي طرأت على بديهيات الفلسطينيين في قضيتهم. فلم تعد المسلمات في مقاومة الاحتلال هي ذاتها بين الداخل والضفة وغزة والشتات. لكل مرجعيته المجتمعية ولغته الخاصة في تعريف النضال وأدواته وأهدافه.

يبدو أن وجود العدو المشترك لم يعد كافيا للمصالحة. وهناك حاجة ماسة لتوحيد تعاريف الاحتلال والمقاومة والهوية بين الفلسطينيين في كل مكان. يحتاج الأمر إلى قيادة جديدة جامعة تعبر فوق الحواجز السياسية والفصائلية والجغرافية، لتحوّل الوطن من مجرد خرائط إلى واقع ملموس. ويحتاج أيضا إلى التنبه لتأثير عامل الوقت على الحقوق بصيغها الأولية. فالزمن يغير كل شيء.

30 يونيو 2013.. استعادة المشهد السابق لتجربة الملالي

سعد القرش
روائي مصري

ماذا لو لم تحدث تجربة 30 يونيو 2013؟ ما مصير مصر لو تمكن الإخوان وحلفاؤهم من احتواء الغضب الشعبي؟ ما ملامح استقلال الدولة المصرية عن تبعية متداخلة الدوائر؟ أسئلة يجب أن تعالج بموضوعية؛ لرؤية ملامح المشهد بمقدماته ومآلاته، في سياقه آنذاك، وسط غليان تنصهر فيه الأفكار والرصاص بإرهاب يلوّح بحصد الأعمار. يجب أن تكون الإجابات أمينة في رسم التفاصيل، بعيدا عن حكمة يدّعيها، بأثر رجعي، عجائز مأتم الحرية، وهم يبكون سراب المسار الديمقراطي الكفيل بتصحيح أخطاء أول تجربة تعددية لن تستعاد قبل خمسين عاما على الأقل.

أسئلة أذكّر بها نفسي، وأنعش بها ذاكرة محبطين ويائسين لا يكفّون عن النواح، متجاوزين 30 يونيو 2013 إلى ما انتهت إليه الأمور من استبداد يجلدون بسببه المشاركين في إنهاء حكم جماعة الإخوان، فيوجهون إليهم أصابع الإدانة بالتآمر على الديمقراطية.

بهذا المنطق يمكن اعتبار الرسالة المحمدية نفسها مؤامرة قرشية للسيطرة على الجزيرة العربية، تمهيدا للاستيلاء على العراق والشام ومصر. هذا المنطق يدين مشاركين في 30 يونيو أصبحوا ضحايا، وفقدوا حرياتهم، ويُهدَدون بالسجن ونوبات الاعتقال. ولا يمكن تشبيه هذه النتيجة الكارثية إلا بدهاء معاوية، واستغلاله قتل عثمان في القبض على السلطة، ليصير ابن آكلة الأكباد أميرا للمؤمنين، ويستبيح ابنه دماء أحفاد صاحب الرسالة، "يوم بيوم بدر"، ومن السخرية أن يتهم أحفاد الرسول بالكفر. فهل يمكن لباحث أن يتفذلك، ويجادل في اختطاف معاوية للسلطة واستنهاضه لدولة قريش العميقة، فيزعم أن النبوة مؤامرة أموية دبّرها أبوسفيان، ونفذها معاوية؛ لتمكين قريش؟

في يونيو 2011، جمعني بصديق إيراني أسبوع في الجزائر، رفقة بدأت بالعاصمة، وتلاها سفر إلى تلمسان بالسيارة، ثم عودة بالطائرة إلى العاصمة. سألته في نشوة الفرح بخلع حسني مبارك: هل يمكن تكرار ثورة 25 يناير المصرية في إيران؟ فقال إن هذا يكاد يكون مستحيلا، ربما يحدث بعد زمن تنضج فيه تفاعلات تسهم في هذا النجاح، أما الآن فستكون حرب أهلية بين جيشين، أحدهما الجيش الوطني والآخر قوات الحرس الثوري.

لو فشلت تجربة 30 يونيو فلم يكن مستبعدا لمصر مثل هذا المصير معكوسا. يوجد لدى الإخوان هوى قديم بتجربة الملالي في إيران، وأحتفظ منذ صباي بأعداد من مجلة "الدعوة"، لسان الإخوان في عهد عمر التلمساني. نشر عدد شوال 1399 هجري مقابلة لجابر رزق مع آية الله صادق خلخالي رئيس المحاكم الثورية الإيرانية، حول أحكام بالإعدام أصدرها بحق الكثيرين، قائلا إنهم "كانوا مجرمين ومفسدين في الأرض ومحاربين لله ولرسوله... كافرين بحكم الله معاندين للإسلام عملاء للإمبريالية العالمية والصهيونية".

وفي مصر ظهرت بوادر الحرب الأهلية، بعد أسبوع من المؤتمر الجماهيري للرئيس الإخواني محمد مرسي، في 15 يونيو 2013، وحمل عنوان "الأمة الإسلامية لنصرة سوريا"، وعقد في استاد القاهرة الذي دخله السلفيون للمرة الأولى، وتناوب قادتهم على سباب الشيعة وتكفيرهم. وسرى مفعول التحريض خلال أسبوع، إذ تم قتل أربعة من الشيعة، وسُحلوا على أيدي حلفاء للإخوان، وهتف القتلة "الله أكبر"؛ فرحين بالنصر. وقبل المؤتمر روى محمد حسين يعقوب، بشيء من التباهي والاستعلاء، أن مرسي قال له "الشيعة أخطر على الإسلام من اليهود".

إعجاب الإخوان بتجربة الملالي تنظيمي وليس طائفيا. في أغسطس 2012 حضر مرسي قمة دول عدم الانحياز في طهران، وفي فبراير 2013 شارك الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في قمة منظمة التعاون الإسلامي بالقاهرة، وتخلى عن الوقار الرئاسي في زيارته لشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب رافعا علامة النصر، قبل أن يتوجه إلى مسجديْ الإمام الحسين والسيدة زينب، ليكرر رفع يده بعلامة النصر.

خلال الأشهر الستة تبودلت الوفود لاستنساخ التجربة الإيرانية، ونصحهم قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري بتشكيل حرس ثوري، كقوة موازية للجيش والشرطة، ولن يستغرق الأمر إلا بضعة أشهر لتدريب الطلبة على أيدي عناصر الحرس الثوري. وفي وقت لاحق كشف حسين أمير عبداللهيان مساعد رئيس البرلمان الإيراني للشؤون الدولية تفاصيل لقاء سليماني وشخصيات إخوانية اهتمت بنصائح رجل إيران القوي، ولم يسعفهم الوقت لتنفيذها؛ لاقتراب قيامة 30 يونيو.

في اليوم السابق لمؤتمر "الأمة الإسلامية لنصرة سوريا" قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما زيادة الدعم العسكري لمقاتلي المعارضة السورية، وطالب بفرض منطقة حظر جوي في سوريا، وتزويد معارضي بشار الأسد بأسلحة ثقيلة مضادة للطائرات والدروع. وكانت المفارقة، في اليوم التالي، هي دخول رئيس مصر إلى المؤتمر الجماهيري حاملا علم بلد آخر. ولم يكن مستغربا، ولا مفاجئا لأحد بعد قرار أوباما، إعلان مرسي قطع العلاقات مع دمشق، من دون سابق تنسيق وتشاور مع الخارجية أو أي جهة مصرية. ومن بين مستقبلي الرئيس مفتي الإخوان عبدالرحمن البرّ الذي قال "إن الجهاد في سوريا فرض، والحرب الآن بين مؤمنين وكفار". وصفوت حجازي الذي أعلن في التلفزيون أنه يرسل السلاح إلى "المجاهدين السوريين". وعاصم عبدالماجد الذي رفض الاعتذار عن الاشتراك في قتل 118 في عيد الأضحى عام 1981. وطارق الزمر أحد المتهمين بالاشتراك في قتل أنور السادات، وهو صاحب تهديد "سنسحقهم يوم 30 يونيو". وسط هؤلاء أعلن مرسي الجهاد في سوريا.

منذ الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012 انقسم الشارع، وسقط قتلى، واستمرت لجنة طائفية في كتابة الدستور الإخواني، رغم اعتراض إسلاميين منهم المستشار طارق البشري وعبدالمنعم أبوالفتوح، وانسحاب القوى المدنية والأزهر والكنيسة القبطية، فاختارت اللجنة محمد الصاوي ممثلا للكنائس المصرية الثلاث (الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية). في عام واحد نجح الإخوان في ما فشل الغزاة، منذ غزو الإسكندر عام 332 قبل الميلاد. ولم يتح لأي احتلال من العبقرية ما يمكّنه من استعداء النقابات والجيش والشرطة والقضاء والأزهر والكنيسة والإعلام والاتحادات الطلابية والنخب الثقافية والسياسية.

بهذه المقدمات يُدين عبدالفتاح السيسي للإخوان، ولسيد قطب شخصيا، بالتفاف المصريين حوله، ما زلنا في مشهد 30 يونيو 2013 ولم ننتقل إلى ما يليه، ويكون الإخوان مشاركين في تمهيد الطريق إلى 30 يونيو، برفض الدعوة إلى استفتاء على الرئيس مرسي، أو إلى انتخابات رئاسية مبكرة. كان الشعب عبقريا حين اختارهم، ثم وصفوه بعبادة البيادة، وعاقبوه بالعنف المجاني في الشارع، وباستحلال الدماء، وبحرق كنائس ومتاحف بعد 30 يونيو. بهذا الدعم الإخواني صعد السيسي، وعادت مصر إلى ما قبل 25 يناير 2011.

بعيدا عن المشهد الحالي، وهو مقبض قاتم ضاغط يعجّل بانفجار يقرر الشعب موعده، كانت 30 يونيو 2013 حتمية تاريخية، لإنقاذ مصر من التحول إلى قاعدة عثمانية في أفريقيا، بعد أن بدت مصر الإخوانية غير مصرية. ومن أجل استعادة بقية ذلك المشهد، وما تلاه من عنف، راجع مقال "فضّ اعتصامي الإخوان.. إعادة تركيب المشهد ضرورة لترميم الذاكرة" المنشور بصحيفة "العرب"، في 27 أغسطس 2019، وتذكّر قول الإمام النفري "إنما أحدّثك لترى، فإن رأيت فلا حديث". أمّا وقد رأيت، فلتكن نهاية المقال.